العرب
السبت 2021/10/16
السنة 44 العدد 12211

البحرين تعلق آمالها على عودة الزخم إلى السياحة لإنعاش الاقتصاد

استئناف السفر وتدفق الاستثمار فرصتان للحكومة لتعزيز مواردها

يرى خبراء ومسؤولون بحرينيون أن بقاء الوضع الوبائي تحت السيطرة، مع تخفيف قيود الإغلاق إقليميا وعالميا، سيساعد القطاع السياحي على التعافي الاقتصادي من تداعيات الأزمة الصحية رغم أن الخسائر الناجمة عنها بحاجة إلى وقت طويل لمعالجتها كون هذه الصناعة أحد محركات نمو في أصغر دول الخليج.

البحث عن مداخيل لدعم المالية

المنامة – يحدو الحكومة البحرينية والعاملين في القطاع السياحي الكثير من التفاؤل بشأن انتعاش نشاط السياحة في الفترة المقبلة أملا في تعويض جزء من نزيف الخسائر المنجرة عن الأزمة الصحية العالمية.

وتحملت السياحة في البلد كغيره من دول منطقة الخليج الضريبة الأكبر للإغلاق الاقتصادي؛ إذ راكمت الجائحة طيلة أشهر الغبار على مرافق القطاع، ما حرم البلد من إيرادات مهمة في ظل سعيه المحموم لدفع الاقتصاد ومواجهة نقص الموارد.

ويعد قطاع السياحة والسفر في أصغر اقتصادات دول الخليج حجما من القطاعات الحيوية ذات الأولوية في تنويع النشاط الاقتصادي وتوفير فرص عمل، وذلك لدوره في جذب الاستثمارات إلى جانب كونه مدرا للعملة الصعبة في ظل شح الموارد التي تجعل المنامة معرضة لأخطار ائتمانية.

والآن، ومع بدء انحسار الجائحة ومد التعافي الاقتصادي أطرافه إلى الدول، يرى خبراء ومسؤولون حكوميون أن السياحة سيكون لها دور مهم في تحريك عجلة النمو الاقتصادي للبحرين واستقطاب المزيد من الاستثمارات إلى السوق المحلية.

مؤشرات حول القطاع

- **40** في المئة نمو قطاع الفندقة والمطاعم في النصف الأول من 2021
- **80** في المئة نسبة استئناف رحلات شركة طيران الخليج الحكومية

ولا يمكن أن تكون المنامة بمنأى عن هذه التوقعات خاصة مع الانتعاش السياحي المتزامن مع إعادة فتح جسر الملك فهد مع السعودية.

وكانت شركة طيران الخليج الحكومية قد أعلنت في أغسطس الماضي عن استئناف حوالي 80 في المئة من رحلاتها الجوية ما قبل الجائحة، وذلك مع فصل الصيف، حيث برزت البحرين ضمن القوائم الخضراء لدى العديد من الدول.

وأشار التقرير الفصلي للربع الثاني من 2021 الصادر عن وزارة المالية إلى تحقيق قطاع الفنادق والمطاعم نموا ملحوظا بنسبة 40.7 في المئة.

وبذلك أصبح المساهم الثاني في الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية بعد المواصلات والاتصالات، وذلك في انعكاس واضح للحركة التي بدأت تسود هذا القطاع في مرحلة ما بعد الإغلاق.

ورصدت تقارير دولية، ومن بينها تقرير شركة أف.دي.أي انتليجنس للاستثمار في السياحة لعام 2021، أن القطاع في البحرين جذب رؤوس أموال تقدر بنحو 492 مليون دولار بنهاية العام الماضي، مما جعله من بين الأبرز في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويشكل المطورون العقاريون الإماراتيون النسبة الأكبر من المستثمرين في القطاع السياحي البحريني، وتتقدمهم شركات مثل إعمار العقارية وإيغل هيلز، وذلك على الرغم مما تشهده الاستثمارات الإقليمية من انخفاض.

وذكرت وكالة الأنباء البحرينية الرسمية أن هذه الاستثمارات كان لها دور كبير في تحقيق النمو لقطاع السياحة بالبلاد، وكذلك وفرت وظائف، في الوقت الذي شهدت فيه السياحة العالمية فترة عصيبة.

وتشير الأرقام الرسمية إلى أن الاستثمارات المتدفقة إلى دول الشرق الأوسط وأفريقيا في العام الماضي انخفضت بواقع 82 في المئة على أساس سنوي حتى وصل حجمها إلى 1.6 مليار دولار.

كما شهد عدد الوظائف في قطاع السياحة بالمنطقة تراجعا ملحوظا، حيث فقد نحو 17.4 ألف فرصة عمل في العام الماضي قياسا بنحو 2800 فرصة عمل قبل عام.

ولعل ما ساهم في جذب هذه الاستثمارات وزيادة ثقتها بالسياحة البحرينية هو ما بذلته الحكومة من جهود كللتها بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ويتجلى ذلك بشكل أوضح في تطوير استراتيجية الحكومة لتنمية قطاع السياحة حتى خلال فترة الجائحة وذلك انطلاقا من خطط التنويع الاقتصادي بما يتواكب مع "رؤية 2030".

وخصصت المنامة أكثر من 10 مليارات دولار لمشاريع البنية التحتية السياحية، بما في ذلك 1.1 مليار دولار لتحديث مطارها الدولي، كما أعلنت شركة إدامة مؤخرا عن العديد من المشاريع العقارية بالبلاد.

وتأتي مثل هذه الاستثمارات بينما تسعى الحكومة لزيادة محفظتها من الفنادق الفاخرة، التي من المقرر أن تضم حوالي 9300 غرفة بحلول نهاية 2022 لتلبي الانتعاش المتوقع في قطاع السياحة، إلى جانب نمو الطلب على الفنادق والمنتجعات الشاطئية ذات الأسعار المعقولة.

وكانت مجموعة أكور المتخصصة في قطاع الضيافة، التي تمتلك 400 فندق إلى جانب فنادق ماينور التي تتكون محفظتها من 527 فندقا ومنتجعا بالإضافة إلى هيلتون دوبل تري، قد أعلنت عن خططها لإطلاق مشاريع جديدة في البحرين.

وفي الوقت الحالي ينشط بالبلاد عدد من أبرز العلامات التجارية في مجال الفندقة، مثل فور سيزونز وريتز كارلتون وانتركونتيننتال، إلى جانب ويندهام وسوفيتيل.

وتعد البحرين الأقل إنتاجا لجهة الموارد النفطية بين دول الخليج، حيث تنتج نحو 200 ألف برميل من النفط الخام يوميا. وقد تأثرت بتفشي الوباء، ما دفع الحكومة إلى إقرار حزمة مالية تحفيزية بقيمة 4.3 مليار دينار (11.4 مليار دولار) لتحفيز الاقتصاد.

ودفعت الأزمة المالية، جراء المشكلة المزدوجة التي خلفتها الجائحة وتراجع أسعار النفط، الحكومة الشهر الماضي إلى إعادة النظر في النسبة المطبقة لضريبة القيمة المضافة لتحصيل إيرادات إضافية، وهو تحرك يعتقد خبراء أنه سلاح ذو حدين قد يأتي بنتائج عكسية على الاقتصاد.

موديز تعدّل نظرتها المستقبلية للاقتصاد العماني إلى مستقرة

مسقط – توّجت سلطنة عمان تحركاتها الإصلاحية المتواصلة في الفترة الماضية بالحصول على تقييمات دولية إيجابية يرجح محللون أن تتحسن مع مرور الوقت، في ظل حرص الحكومة على تعديل بوصلة الاختلالات المالية والمضي قدما في تنويع الاقتصاد.

وعدلت وكالة موديز تصنيفها الائتماني في آخر تقرير لها نظرتها المستقبلية للاقتصاد العماني من سلبية إلى مستقرة مع التأكيد على التصنيف الائتماني السيادي عند بي.أي 3.

ويعكس التحسن في النظرة المستقبلية حسبما أشار إليه خبراء الوكالة التراجع الملموس في ضغوط السيولة النقدية واحتياجات التمويل الخارجي، نتيجة استمرار مسقط في تنفيذ الخطة المالية متوسطة المدى.

وساهم ارتفاع أسعار النفط منذ منتصف العام الماضي في تحسين الأداء المالي للبلد الخليجي، حيث من المتوقع أن ينخفض معدل الدين العام إلى نحو 60 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2024.

وتشير تقديرات موديز إلى أن متوسط سعر النفط خلال الأعوام القادمة سيبلغ أكثر من 60 دولارا للبرميل، الأمر الذي من شأنه استمرار احتواء ضغوط التمويل الخارجية.

ومن المتوقع أن يتحسن الوضع المالي للسلطنة مع انخفاض معدلات عجز موازنة 2021 الذي سيبلغ اثنين في المئة إلى الناتج المحلي الإجمالي قياسا بنحو 18 في المئة تم تسجيلها بنهاية العام الماضي.

وهذا يعني تراجع الاحتياجات التمويلية الحكومية بشكل كبير من نحو 22 في المئة تم تسجيلها العام الماضي إلى أقل من 10 في المئة من إجمالي الناتج المحلي سنويا خلال الأعوام 2021 وحتى 2023.

وبحسب توقعات خبراء الوكالة، سينخفض عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من أكثر من 13 في المئة في العام الماضي إلى أقل من 4 في المئة في الأعوام 2021–2023.

وأشارت الوكالة في تقريرها إلى أن تثبيت التصنيف عند بي.أي 3 يرجع أساسا إلى استمرار ارتفاع مستوى المخاطر المحيطة بانخفاض الطلب على النفط وتراجع أسعار النفط العالمية وذلك على الرغم من تراجع العجز المالي وعجز الحساب الجاري.

لكن مع استمرار الحكومة في تنفيذ إجراءات تحسين الوضع المالي والاقتصادي خلال السنوات القليلة القادمة سوف يؤدي إلى تحسين التصنيف الائتماني للسلطنة، لاسيما إذا ساهمت هذه الإجراءات في تطوير السياسات العامة وكفاءتها مما يعني تقليل حدة الصدمات المستقبلية، بالإضافة إلى تحسين آفاق النموّ على المدى المتوسط من خلال التنويع الاقتصادي.

وكالة موديز

ثمة تراجع في ضغوط السيولة النقدية بسبب خطة مسقط المالية

ومنذ انهيار أسعار النفط في 2014 تراكمت ديون كبيرة على سلطنة عمان متجاوزة حملة لتنويع الإيرادات وعدم الاعتماد على النفط فقط وخفض الإنفاق على قطاعها العام المتضخم.

ولكن مسقط بدأت في تطبيق تدابير لإصلاح أوضاعها المالية بما في ذلك إدخال ضريبة القيمة المضافة وقرار العمل مع صندوق النقد لتطوير استراتيجية للديون.

وتعطي الضغوط المالية التي تعاني منها عُمان بسبب الجائحة لمحة عن السيناريوهات التي اتخذتها الحكومة لترتيب الأولويات المتمثلة في اعتماد الآليات المناسبة للمواءمة بين أهداف موازنة 2021 وتحديات الوضع الراهن.

وكبقية جيرانها في منطقة الخليج تراهن مسقط على سياسة تنويع مصادر الدخل بعد أن فقدت الكثير من المداخيل نتيجة تراجع عوائد النفط، لكنّ الأمر اعتبره البعض صعبا في ظل تواصل ضبابية أوضاع الاقتصاد العالمي.

وكانت وكالة ستاندرد آند بورز قد عدلت مؤخرا نظرتها المستقبلية للسلطنة من مستقرة إلى إيجابية.

سقف مرتفع من الطموحات

اكتشاف عيب جديد يمدد مشاكل طائرات بوينغ دريملاينر 787

واشنطن – يواجه عملاق صناعة الطائرات الأميركية بوينغ انتكاسة أخرى بعد اكتشاف عيوب جديدة ضمن طرازها دريملاينر 787 في طريق إعادة ترتيب أوضاعه في السوق التي باتت تهيمن عليها المنافسة الأوروبية أيرباص، بينما يواجه أحد مسؤوليها الكبار اتهامات بالتلاعب بشأن نظام المحاكاة في ماكس 737.

وذكرت بوينغ الجمعة أن بعض أجزاء التيتانيوم في دريملاينر 787 شابتها عيوب في التصنيع خلال السنوات الثلاث الماضية، وذلك في أحدث مشكلة تواجه الطائرة عريضة البدن.

وحتى تمتص آثار هذه الأزمة، التي قالت بوينغ إن "المشكلة المتعلقة بالجودة لا تؤثر على سلامة الرحلات" وإنها تعمل لتحديد عدد الطائرات التي تحوي هذه الأجزاء المعيبة، أبلغ مسؤولو بوينغ إدارة الطيران الاتحادية بالأمر.

وكانت بوينغ قد حصلت على المكونات لتصنيع دريملاينر 787 من ليوناردو أس.بي.أي، التي اشترتها بدورها من شركة أم.بي.أس، ومقرها إيطاليا. وقد أكدت ليوناردو أن أم.بي.أس لم تعد موردا لها.

واتسع على إثر هذه الأنباء نطاق خسائر أسهم ليوناردو وأغلقت منخفضة سبعة في المئة. أما أسهم بوينغ فتراجعت اثنين في المئة عند الإغلاق.

وقالت ليوناردو في بيان إن "المشكلة ترجع إلى أم.بي.أس التي تخضع للتدقيق من قبل المدعين، وبالتالي فإن ليوناردو طرف متضرر ولن تتحمل أي تكاليف محتملة مرتبطة بالمشكلة".

وستُستبدل هذه الأجزاء المعيبة في الطائرات التي لم تُسلم بعد، في حين ستقوم بوينغ بعملية مراجعة للطائرات العاملة بالفعل، على أن تحصل على تأكيد بالصلاحية من إدارة الطيران الاتحادية.

وعثرت بوينغ على ذلك العيب بينما تواجه مشكلات أخرى في طائرتها 787 تسببت في خفض الإنتاج ووقف التسليم منذ شهر مايو الماضي.

وبدأت المشكلات في سبتمبر 2020، عندما قالت إدارة الطيران إنها تحقق في عيوب طالت عملية التصنيع. وأخرجت شركات الطيران التي تستخدم هذا الطراز سبع طائرات منه من الخدمة.

> الشركة تقر بوجود مشاكل في أجزاء التيتانيوم على هيكل الطائرة عريضة البدن خلال عمليات التصنيع

وعقد مسؤولون في بوينغ خلال أغسطس الماضي اجتماعا مع مسؤولين في إدارة الطيران، لكن الجانبين لم يتفقا على طريقة لضمان جودة طائرات دريملاينر. ومع ذلك قالت إدارة الطيران إنها "لن توافق إدارة الطيران الفيدرالية على عمليات الفحص قبل نيلها رضا خبراء السلامة التابعين لنا".

وتمكنت بوينغ من استئناف تسليم طائرات 787 في مارس الماضي بعد توقف دام خمسة أشهر، لتوقف التسليم مجددا في مايو بعدما أثارت إدارة الطيران مخاوف بشأن طريقة فحصها المقترحة.

وقالت الإدارة في يوليو الماضي إن بعض طائرات دريملاينر بها مشكلة في جودة التصنيع قرب مقدمة الطائرة وينبغي حلها قبل أن يتسنى لبوينغ تسليمها للزبائن.

وطيلة أشهر واجهت بوينغ مشكلات فنية متراكمة شملت أعطالا كهربائية في قمرة قيادة طائرات ماكس وتشوهات في بدن طائرة 787 وتأخيرا في تسليم 777 إكس.

ولخص كين هربرت، الخبير في مجال الطيران لدى كاناكورد جنويتي، في يوليو الماضي ذلك الأمر بالقول إن "بوينغ لسوء حظها هي حاليا تحت عدسة مكبرة" بعد حادثين قاتلين تسببت فيهما ماكس 737 بين عامي 2018 و2019.

ويأتي الإعلان عن المشكلة الجديدة بينما اتهم القضاء الأميركي مارك فوركنر، رئيس تمارين محاكاة الطيران لدى بوينغ، بتضليل سلطات الطيران المدني خلال آلية منح الترخيص لطائرة 737 ماكس، بعد كارثتين جويتين أوقعتا 346 قتيلا.

وقالت وزارة العدل إن مارك، الذي كان المحاور الرئيسي لإدارة الطيران الفيدرالية حول كيفية تدريب الطيارين على قيادة الطائرات، "قدم للوكالة معلومات مغلوطة، غير صحيحة ومجتزأة حول قسم جديد من نظام التحكم في قيادة بوينغ 737 ماكس" المعروف بنظام تعزيز خصائص المناورة (أم.سي.أي.أس).

ونتيجة لذلك لم تطالب إدارة الطيران الفيدرالية في إرشادات تدريب الطيارين بإعدادهم لاستخدام هذا النظام الذي يفترض أن يمنع الطائرة من الانهيار، وهو متهم بالتسبب في الحادثين، ولم تورد حتى إشارة إليه.

وعلق المدعي العام الفيدرالي في تكساس تشاد ميتشام قائلا إن "فوركنر أخفى معلومات أساسية عن الهيئة الناظمة سعيا لادخار أموال لحساب بوينغ". وتابع "لا يمكن لوزارة العدل أن تسمح بمثل هذا الاحتيال، وخصوصا في قطاع ينطوي على رهانات بهذا القدر من الأهمية".

وأقرت بوينغ بمسؤوليتها في التلاعب بالمعلومات المقدمة للسلطات وقالت في يناير الماضي إن اثنين من موظفيها ضلّلا إدارة الطيران الفيدرالية ووافقت على تسديد أكثر من 2.5 مليار دولار لتسوية عدد من الملاحقات.